نحو سوق دولية للتعليم العالي ؟

كريستين موسلان[1]

ترجمة البشير تامـــر

تكشف كريستين موسلان عن التوجهات الكبرى التي يحملها الخطاب الدولي حول الإصلاح الجامعي، والذي تروج له مجموعة من الدول والمنظمات العالمية. من ثم فهي تعمد إلى استخراج مجموعة من التوضيحات المعمارية المتضمنة لتلك التوجيهات المفروض أن يعتمدها مسار إصلاح التعليم الجامعي في مختلف بلاد العالم. كما تنتهي بفحص توصيفين كتب عنهما الكثير، وهما : تحويل التعليم العالي وخوصصته.

عرف التعليم العالي الفرنسي إصلاحات عديدة خلال السنوات الأخيرة : فبعد مسلسل بولون[2] الذي انطلق سنة 2000، جاء قانون 18 أبريل 2006 المتعلق بالبحث العلمي، والذي أفضى إلى إنشاء كل من الوكالة الوطنية للبحث ووكالة التقويم والبحث والتعليم العالي، أي حينما حَدد القانون (حرية ومسؤولية الجامعات) الصادر في غشت 2007، بدل القانون التوجيهي لسنة 1948، التدابير الجديدة الخاصة بتسيير الجامعات. الخلاصة أن فرق التسيير والموظفين الجامعيين الفرنسيين ما فتئوا يقومون بإعادة ملاءمة النموذج الجامعي الفرنسي. إن موجة الإصلاحات هذه لا تعني فرنسا فقط : ذلك أن التحولات التي تتم في بلدنا يبررها الخطاب الرسمي بالاستناد إلى التغييرات الحاصلة لدى جيراننا وفي بعض البلدان الصاعدة (فقد أصبحت الصين في ظرف سنوات قليلة مركز اهتمام كبير)، ناهيك عن الولايات المتحدة التي كانت ولا تزال النموذج الذي يسعى الجميع لتقليده، بالطبع. هكذا، فعند توجيه أنظارنا خارج حدود بلدنا، نلاحظ بأن التعليم العالي أصبح في صلب سياسات العديد من الدول الأوربية، وعلى الخصوص منها بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ثم إن التنامي الذي تعرفه اقتصاديات المعرفة باعتبارها بؤرة تقاطع كل من النمو الاقتصادي والإبداع والبحث العلمي،

بوأ الجامعات مكان الصدارة ضمن الانشغالات الحكومية، وأدى إلى اتخاذ العديد من التدابير، من ضمنها التأكد من كون مؤسسات التعليم العالي في كل بلد تضطلع بتكوين العاملين ذوي المؤهلات العليا، القادرين غدا على الاشتغال بالمعرفة التي يتطلبها الاقتصاد الجديد، وعلى تيسير الانتقال من البحث إلى الإبداع. ففي فرنسا، رفع المسؤولون صوتهم عاليا، وكأن الأمر يتعلق بمسلمة كونية، مشددين على أن الجامعة توجد في صلب نظام البحث، في حين أن تعليمنا العالي كان محدودا جدا خلال القرن التاسع عشر، لا يزيد عن كونه امتدادا للتعليم الثانوي. كما أن دور الجامعيين آنذاك انحصر هو أيضا، ولمدة طويلة، في قيامهم بالتدريس وتحصيل الرتب، الشيء الذي انعكس سلبا على البحث العلمي، مما أدى في النهاية إلى إنشاء الهيئات الكبرى المختصة في هذا المجال (كانت أول هيئة هي الصندوق الوطني للبحث العلمي الذي تأسس سنة 1936، والذي تحول فيما بعد إلى المركز الوطني للبحث العلمي سنة 1939).

إن هذه الحركة التي جعلت من الجامعات مؤسسات إستراتيجية بالنسبة للدولة الوطنية، واكبتها في ذات الوقت اقتناعات برزت هنا وهناك في العديد من البلدان وانبثقت عنها، على درجات مختلفة، سياسات وبرامج متباينة. إلا أن الجدير بالملاحظة هو أن التوجهات المحبذة للتعليم العالي والحلول التي ارتبطت بها كانت متماثلة لدى الجميع[3]، لذا، فإننا سنعمل هنا على عرضها بإيجاز.

أنظمة للتعليم العالي خاضعة لنفس الضرورات

من الصعب رسم لوحة شاملة ومحددة للتوجهات التي تعرفها أغلب أنظمة التعليم العالي اليوم. لذلك، فإننا سنكتفي بالوقوف على البعض من هذه التوجهات كما تأتى لنا استنباطها من تصريحات القادة السياسيين ووزراء التعليم العالي، والوثائق التي تنشرها بعض المنظمات الدولية الكبرى (مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو)، أو انطلاقا من الأوصاف الخاصة ببعض الإصلاحات كما يتم تحليلها في بعض الدراسات العلمية[4]. من المؤكد أن محتويات هذه المنشورات مختلفة، وأنها لا تتبنى نفس الموقف بخصوص العديد من النقط والقضايا، إلا أن ما يفرق بينها هامشي بالنظر إلى النبرة العامة التي تعكسها في النهاية، بغض النظر عن الخصوصيات المحلية أو الوطنية الخاصة بهذا البلد أو ذاك. بالإمكان، كما عبر عن ذلك علماء الاجتماع، رواد النزعة المؤسسية الجديدة أمثال جون ماير *John Meyer*

وبراين روان *Brian Rowan*[5] الكشف عن «سكريبتات *Scripts*» على المستوى الدولي، أي تعليمات أو توصيفات معيارية تروج ضمن المناخ المؤسسي للجامعات وتطرح مقترحات مشروعة ومعايير ينبغي للمؤسسات والحكومات أن تتبناها إن هي أرادت أن تظهر بمظهر العقلانية والفعالية. فكما فعل هؤلاء المؤلفون، وعلى عكس المقاربات التي أوظفها في الأبحاث التي أقوم بها[6]، فإنني سأحيد عن ذلك هذه المرة لأركز في السطور الموالية على الممارسات العملية لمختلف الفاعلين، والكيفية التي يجري بها تفعيل التوجهات العامة التي يعرفها التعليم العالي. هكذا، فإنني سأتناول المعايير التي تفرض نفسها على أنظمة التعليم العالي بالرغم من إمكانية فصلها عن الممارسات الفعلية[7]. هناك خمسة معايير ينبغي الوقوف عندها، علما أنها لا تخص التعليم العالي[8] حصرا بقدر ما أنها تشكل صدى للتحولات التي تشهدها العديد من القطاعات العمومية الأخرى.

تغيير دور الدولة

إن إعادة النظر في أهمية وتدابير تدخل السلطات العمومية في الشؤون الجامعية تعكس في الحقيقة إرادة تغيير العلاقات التي تربط الفاعلين العموميين والسياسيين بمؤسسات التعليم العالي. كما عبر عن ذلك كل من غي نيف *Guy Neave* وفرانس فان فوت *Frans Van Vught*، فإن الهدف هو الانتقال من دولة تضع القواعد وتراقب مدى احترامها وتطبيقها إلى دولة تسهر على تقييم وضبط قطاع التعليم العالي. بالرغم من كون هذا التحليل يبدو استكشافيا، إلا أنه اختزالي يبسط المسألة.

ذلك أن نموذج الدولة الواضعة للقواعد والمراقبة لها لا ينطبق على كل الحكومات : ففي بريطانيا مثلا، لم تكن الحكومة تتدخل في التعليم العالي إلا في جانب قليل قبل فترة حكم تاتشر، إلا أنها لم تكن تقوم بتقييمه مع ذلك. فالباحثان المذكوران (نيف وفان فوت[9]) أغفلا المكانة المركزية التي كانت تحتلها (ومازالت) المجموعة الأكاديمية في تدبير الأنظمة الجامعية، كما أن الإدارة المشتركة ما بين الجامعيين والسلطات العمومية تزيد من إضعاف العلاقة القائمة ما بين الدولة والجامعة كما هو ملاحظ في كل من فرنسا وإيطاليا[10]. إلا أنهما يشيران رغم ذلك إلى تلك الخطاطات المعيارية التي مهدت لإدخال أدوات تسيير وإدارة جديدة خاصة بالتعليم العالي في العديد من البلدان ؛ هذه الأدوات التي تركز على النتائج أكثر من تركيزها على المدخلات،

مع انفتاحها أكثر على التفاوض، وتركها لهامش كبير بدل تحديد توجيهات تتناول أدق التفاصيل. فالحكومات أصبحت تلجأ أكثر فأكثر إذن إلى التعاقد ومنح الموارد حسب الكفاءة وإلى الميزانيات العامة، الخ. لقد تعززت هذه التطورات مع النمو المتزايد والشامل لمساطر وكالات التقييم أو الاعتماد[11]. بموازاة ذلك، فإننا نلاحظ إعادة تقسيم للصلاحيات ما بين المصالح الحكومية المخففة من عدد الموظفين، والتي أضحت تركز على مهام إعداد التصورات والقيادة من جهة، والوكالات المكلفة بتنفيذ السياسات. هكذا، فإن إنشاء الوكالة الوطنية للبحث، ووكالة تقييم البحث والتعليم العالي في فرنسا يندرج ضمن هذه التوجهات. أخيرا، فإن نقل أو تحويل الاختصاصات والمسؤوليات من السلطات العمومية نحو المؤسسات، أو العمل على لامركزيتها أو لاتركيزها، يشكل في النهاية أحد الثوابت التي تخدم التوجه الأساسي الثاني، والقاضي بـ «جعل الجامعات أكثر استقلالية».

تحويل الجامعات إلى منظمات

إن الهدف من وراء هذه الفكرة هو إفساح المجال للمؤسسات الجامعية لتنفذ استراتيجياتها التنموية. من هنا، لم يعد للدولة من دور سوى تقييم النتائج المحصلة (أو المسلسل الجاري تنفيذه لبلوغها)، وتصحيح الانحرافات المحتملة من خلال آليات تحفيزية مثلا.

فهذه الاستقلالية تعني نقلا للاختصاصات والمسؤوليات إلى الجامعات. لعل أفضل وأوضح مثال بهذا الخصوص هو المتعلق بتدبير المناصب والأشخاص، إذ أن هذه المهمة خرجت من يد السلطات العمومية بتاتا في كل من هولندة والنمسا وإيطاليا وفرنسا (منذ صدور القانون المتعلق بالحريات والمسؤوليات الخاصة بالجامعات *Loi LRU*).

إلا أنه، وكما أبان عن ذلك التحليل الذي قام به كل من نيلس برونسون *Nils Brunsson* وسهلن اندرسون *Sahlin Andersson* لمجموع المصالح العمومية[12]، فالأمر يتعلق قبل كل شيء «ببناء الجامعات في شكل منظمات»، بمعنى تمكينها من هوية وحدود خاصة بها مع تعزيز تراتبيتها من الداخل، وإدراج كل أشكال العقلانية فيها. في حين أن الجامعات سبق وأن شهدت مثل هذه المسارات خلال السنين الأخيرة[13]، وبات من اللازم لها القيام بتطوير أدائها وفق منطق تنظيمي أو مؤسسي[14]. لعل من ضمن الأهداف المرسومة لبناء

الجامعات على شاكلة المنظمات، تحويل عمل الجامعيين، سواء ما يتعلق بتوزيع المهام وعلاقات الشغل بين الجامعيين وجامعاتهم (مثل تلك الموجودة ما بين المشغلين ومأجوريهم)، أو حيثيات المراقبة والتقويم، أو الوزن المعترف به لهم في ضبط الأنشطة من خلال المهنة الجامعية.

تقوية دور المساهمين

إن الجامعات، إذا ما كان عليها أن تكون أكثر استقلالية بالنظر للسلطات العمومية، فإن عليها مقابل ذلك أن تعمل على إدماج شركائها في سيرها العام. يرى بعض الباحثين أن هؤلاء الشركاء هم خارجيون حصرا (مثل المقاولات، وممثلي المجتمع المدني، والفاعلين الإداريين، والساسة المحليين)، بينما يرى آخرون أن من ضمنهم أيضا الشركاء الداخليون (كالطلبة ومستخدمي المعاهد). بغض النظر عن هذه المعارك الخاصة بحدود الاختصاص، فإن الفكرة بسيطة في حد ذاتها : ذلك أن على الجامعات أن لا تشتغل وهي منطوية على نفسها، بمعنى أن عليها الربط ما بين مصالحها الأكاديمية، بل جعل هذه المصالح تابعة للرهانات المتبعة من طرف الفاعلين المعنيين بالأنشطة الجامعية. بالرغم من أن العديد من الأبحاث التاريخية أوضحت أن الجامعات كانت في تفاعل مستمر مع محيطها، وأن الصورة النمطية للجامعة المعزولة عن المجتمع ليست سوى ضربا من الخيال، فإن أصحاب القرار السياسي ما فتئوا يرددون ذلك المبرر الذي مفاده الدعوة إلى «إخراج الجامعات من أبراجها العاجية». هكذا، فإن بعض الدول الأوربية كالنرويج مثلا، لجأت إلى شخصيات أجنبية للمشاركة في الهيئات الجامعية، بينما عمدت دول أخرى (كألمانيا وهولندا) إلى إنشاء لجان للتوجيه الاستراتيجي[15] تذكرنا بما يسمى «المجلس الإداري» الذي يطلق عليه في الولايات المتحدة «*Boards of trustees*». من بين الدوافع الكامنة وراء هذا التوجه أيضا، الرغبة في تثمين البحث «المناسب» الذي يفيد المجتمع ويستجيب للطلب الاجتماعي، في مقابل بحث أكاديمي صرف لا يستهدف سوى الفائدة العلمية. في هذا الصدد، كان للكتاب الذي ألفه ميشيل جيبونس *Michael Gibbons* إلى جانب مؤلفين آخرين سنة 1992 [16]، صدى إيجابيا كبيرا لدى أصحاب القرار الحكوميين الذين حصل لديهم الاقتناع بأطروحة الكتاب الداعية إلى ضرورة الإسراع بالانتقال من النمط 1 المتعلق بالوضعية الحالية، إلى النمط 2 الذي يعكس تصورا لمستقبل مجتمع المعرفة[17].

الانخراط في منطق الخوصصة

يمكن اعتبار هذا التوصيف المعياري الرابع، من دون شك، الأقل تجانسا. وهو ينطوي على ثلاثة توجهات غير حاضرة جميعها في نفس الوقت وفي كل البلدان. تتعلق الأولى بالعمل على تشجيع إنشاء وتطوير التعليم الخاص، قصد إفساح المجال لأكبر عدد من الطلبة لولوج تعليم محدود جدا ومرتبط بالقطاع الثالث، قصد سد النقص الحاصل في العروض الخاصة بهذا النوع من التكوين. نجد هذا الوضع في كل من البرتغال والدول الشيوعية سابقا في أوروبا منذ سقوط حائط برلين. إلا أن هذا التوجه يبقى نادرا مع ذلك، لأن أغلب هذه المعاهد الجديدة تركز على بعض التخصصات المحددة بحيث لا مجال لمقارنتها بالجامعات العمومية الكبرى : فهي لا تقترح مجموعة متكاملة من المواد الدراسية، بل تتوجه نحو تكوينات ممهننة، إلى جانب محدودية أنشطة البحث فيها.

التوجه الثاني منتشر أكثر، وهو إحدى النتائج التي تولدت عن التحول في العلاقة ما بين الجامعات والسلطات العمومية. فأمام القيود المفروضة على الميزانية، بدأت هذه الأخيرة تشجع الجامعات على اللجوء إلى تنويع مواردها وجلب التمويلات من القطاع الخاص، سواء في شكل عمليات مساعدة، أو تعاقد خاص بالبحث مع المقاولات، أو مقابل القيام ببعض الخدمات العمومية، بل وحتى زيادة رسوم تسجيل الطلبة. ففي ألمانيا مثلا، كانت الدراسات العليا مجانية، إلى أن أصدرت المحكمة الدستورية في يناير 2005 قرارها بفرض رسوم على التسجيل تم الأخذ بها تدريجيا من لدن المقاطعات الألمانية الواحدة تلو الأخرى. كما تم الرفع من سقف هذه الرسوم أيضا في بريطانيا. في جانب آخر، في بعض الدول، مثل أستراليا وبريطانيا، يسهم الطلبة الأجانب بشكل كبير في الرفع من الاعتمادات الخاصة للمؤسسات الجامعية لكونهم يؤدون رسوما أعلى من تلك التي يؤديها أبناء البلد (أو بعض الجاليات كما هو الحال في بريطانيا).

يقضي التوجه الثالث، وهو الأكثر انتشارا، بنقل طرق الحكامة والتدبير المعمول بها في القطاع الخاص إلى الجامعات. فأغلب الأبحاث التي أجريت حول الجامعات خلال سنوات الستينات والسبعينات كانت تؤكد على الخصوصيات التنظيمية التي تميز هذه الأخيرة، بينما شاهدنا خلال الثمانينات والتسعينات تحولا في خطاب هذه الأدبيات التي بدأت تستخدم مفاهيم

جديدة مثل «الجامعات المقاولاتية»[18] أو «الجامعات الخدماتية»[19]. من جانبهم، فإن أصحاب القرار على مستوى السلطات العمومية أخذوا يلجئون أكثر فأكثر إلى استخدام لغة مستمدة من مجال التدبير، داعين إلى إدخال الآليات التجارية بل التجارة بالمرة في تدبير المؤسسات وتسيير أنظمة التعليم العالي.

لقد حلت بدل النظام الوطني المحايد نسبيا فكرة إيجاد مؤسسات متنافسة فيما بينها تعمل جاهدة من أجل تحصيل الموارد النادرة والاشتغال في بعض المجالات الإستراتيجية. لعل من بين أوضح النتائج المتمخضة عن هذا التطور، العمل بالمساطر الخاصة بالتنافس بين المشاريع. إن البرنامج الأخير المسمى «المبادرة الممتازة» في ألمانيا، يسعى إلى التعرف على عدد محدود من الجامعات والبرامج ومجالات البحث التي سوف تخصص لها ميزانيات بمبالغ هامة، وتمويل عدد محدود من شبكات البحث الموضوعاتية المتقدمة (*RTRA* بفرنسا)، إلى جانب برنامج «كامبيس» الذي وضع بغرض التعرف على عشر جامعات ذات الامتياز في فرنسا ؛ كلها أمثلة شاهدة على ظهور أدوات تسمح بالتمييز ما بين مختلف المؤسسات بحسب كفاءة كل منها. أما الترتيب على المستوى الدولي، فهو ناتج في الحقيقة عن توجه آخر لكونه يرمي، ولو نظريا على الأقل[20]، إلى مساعدة الطلبة والجامعيين على توجيه اختياراتهم ضمن سوق شمولية لعروض التكوين.

التموضع في أفق عالمي

اتسمت الأنشطة العلمية للجامعة والجامعيين على الدوام بالصبغة العالمية، بل والشمولية أيضا، عدا فترات الصراع التي يحصل فيها بالضرورة انطواء داخل المجال الوطني. بالمقابل، فالمعتاد أن هذا الأمر لا ينطبق على التعليم إلا بشكل محدود.

إلا أن الملاحظ خلال العقود الأخيرة هو أن الحركية الكبيرة للطلبة والجامعيين باتت تشكل مصدرا للدخل، بل إنها أصبحت بالنسبة لبلد مثل أستراليا أحد المكونات الأساسية لميزان تجارتها الخارجية ؛ الشيء الذي أكدته دراسة كل من كورت لارسن *Kurt Larsen* وفانسان لانكران *Vincent Lancrin*[21]، حيث أبانت عما لهذه المبادلات المرتبطة بتكوينات مخصصة للخارج من انعكاسات على الميزانية والتجارة. دون أن ننكر الأهمية المالية المتزايدة لهذه النواة الأولى لسوق عالمية للتكوينات، فإنه من المفيد الإشارة في ذات الوقت إلى ما يواكبها من حركة

معيارية شاملة، هي أيضا مفادها إضفاء القيمة على كل ما هو دولي أو بالأحرى كل ما هو خارجي أو أجنبي. إن الإعلان عن عدد الطلبة الأجانب الذين يتم استقبالهم، أو عدد الدكاترة الذين يتم توظيفهم من خارج الحدود، أو نسبة الأساتذة الأجانب ضمن هيئة التدريس ككل، أو عدد الأساتذة الذين قاموا بنشر أعمالهم في مجلات دولية أو وجهت لهم دعوات لإلقاء محاضرات في الخارج، تشكل كلها معيارا للجودة العلمية، بحيث كلما ارتفعت هذه الأرقام اعتُبر ذلك إيجابيا.

من بين النتائج التي تمخضت عن هذا التطور، وهي في ذات الوقت أحد محركاته، ظهور مسار عابر لحدود الدول، يعمل على تسهيل هذه المبادلات العلمية وجعلها أكثر كثافة. نتحدث هنا بالطبع عن مسار بولون الذي يعمل على ملاءمة تنظيم التكوينات وضمان احترام المعايير المشتركة للجودة ما بين الدول الموقعة، بالرغم من أن تطوير مسارات اعتماد التكوينات الخاصة بالتسيير، تمر هي أيضا عبر وكالات تقترح خدماتها على المستوى الدولي، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى الملاءمة ما بين مختلف الممارسات في هذا المجال.

التركيز على توصيفين خاصين

إن الكشف عن هذه التوجهات المتحكمة في الإصلاحات التي تشهدها أنظمة التعليم العالي ليس سوى مرحلة بالطبع. فهو يطرح عددا من الأسئلة أكثر مما يقدم أجوبة. بإمكاننا التساؤل عن أصل هذه التوجهات وكيفية انتشارها ولماذا تتكرر من هذا البلد إلى ذاك. لكن ينبغي أيضا فحصها عن قرب، وتدقيق الاختلافات أو الانحرافات التي تعتريها لا محالة، كما أن علينا الاهتمام، وبشكل أدق ، بالكيفية التي يتم بها تفعيل هذه التوجهات، والوقوف على التغيرات الملموسة التي ترتبت عنها. وأخيرا، فالأمر يستوجب «الإثبات» بمعنى الكشف عن الديناميات العميقة التي تقع وراء هذه التصورات المشتركة لدى القائمين على هذه الإصلاحات.

نظرا لصعوبة القيام بهذه التحريات بحكم ضخامتها، فقد كان لزاما اللجوء إلى الاختيار. الاختيار الأول هو أننا لن نحتفظ، من بين التوصيفات الخمسة، سوى بتوصيفين اثنين يفرضان نفسهما على أنظمة التعليم العالي، ألا وهما التدويل والخوصصة. وما يبرر هذا الاختيار جزئيا هو وجود عدد كبير من الأبحاث التي تناولت موضوع حكامة الأنظمة الجامعية

(أي العلاقات ما بين الدولة والجامعات ومسألة استقلالية المؤسسات ودور الأطراف المعنية في إدارتها). ثم كان علينا بعد ذلك تحديد الآفاق التي سيتم تفضيلها بغية استكشاف هذين التوصيفين. هكذا، فقد لجأنا إلى الاعتماد على أشهر الدراسات التي تناولت كلا منهما. فأما الصنف الأول من هذه الدراسات، فإنه يعرض الوضع القائم، ولا يكتفي بتقديم الوقائع والأرقام بل يتعداها إلى الكشف عن التوجهات والاستراتيجيات المعلنة التي كانت وراء إنتاجها ؛ في حين أن الصنف الثاني يتبنى مقاربة تأويلية تعكس الديناميات الضمنية النابعة إلى حد ما عن الإرادة والقيادة المتحكمة في التطورات الجارية، تلك التي تضفي معنى على هذه الأخيرة.

فيما يتعلق بأشكال خوصصة التعليم العالي، فإن دراسة بينيدوتو لوبوري *Benedetto Lepori* استندت إلى بحثين أوروبيين أنجزا بغية الكشف عن مدى التراجع الذي عرفته الموارد العمومية المخصصة فعليا لمؤسسات التعليم العالي ولجوئها إلى تنويع مصادر التمويل وتحديد أنواع التمويل الخصوصي التي تقوم بتعبئتها. وإذا ما لاحظ المؤلف بأن هذه التحولات، باستثناء بريطانيا، كانت محدودة، فإنه يؤكد إلى جانب ذلك أن «الخوصصة» لا يمكن قياسها فقط انطلاقا من مصدر الاعتمادات التي يتم جمعها، بل أيضا من خلال التحول الذي تشهده أشكال منح التمويلات العمومية ولجوئها المتزايد إلى آليات أكثر تنافسية تركز أكثر على النتائج والمشاريع.

هذا الموضوع الخاص بتحول أشكال عمل الهيئات العمومية هو الذي نجده بالضبط في صلب الدراسة التي أنجزها راجاني نايدو *Rajani Naidoo*، فقد أكد هذا الباحث أنه من الخطأ فهم التطورات التي يعرفها التعليم العالي البريطاني باعتبارها تخليا للدولة عن هذا القطاع وترك مقاليده لقوانين السوق. على العكس من ذلك، فمنذ سنوات حكم تاتشر، ما فتئت الدولة تتدخل أكثر مستخدمة آليات تجارية قصد تعزيز قدرات القيادة والتسيير. هذه الروابط المبتكرة وغير المألوفة ما بين الدولة والسوق، هي التي تشكل الجدة في أصالة التحولات التي يعرفها هذا القطاع إلى جانب قطاعات عمومية أخرى في بريطانيا[22]. هكذا، فإن الخوصصة لا تمر عبر انزلاق ما هو عمومي نحو القطاع الخاص، ولكن بتوسيع مجال تدخل الأول من خلال تعبئة وتقوية الثاني.

أما بالنسبة للتوصيف الثاني، فلكون التدويل أصبح انشغالا عالميا، فقد بات من اللازم الإشارة إلى السرعة التي

أصبحت تعرفها هذه الظاهرة بالرغم من كونها ما زالت محدودة في الواقع. كما لا ينبغي التقليل من أهمية التنوع الذي يعرفه هذا المسار: فالامتداد والشروط والحوافز الخاصة بالتدويل غير متماثلة عبر مناطق العالم كما أوضح ذلك استيفان فانسان لانكران *Stephan Vincent-Lancrin*، فقد تناول هذا الأخير، إلى جانب أعداد الطلبة وتيارات تنقلاتهم، خصائصهم الرئيسية ومختلف الاستراتيجيات التي يتم تطويرها على المستوى الوطني، كما أن هذا المؤلف طرح أسئلة بخصوص التكلفة المترتبة عن هذه الاستراتيجيات.

يستكمل تحليل حالة التدويل هذه، من خلال المقاربة التأويلية التي نجدها لدى الباحث سيمون مارجينسون *Simon Marjinson*. فهذا الأخير لم يركز على المعطيات الكمية، بقدر ما حاول الكشف عن الدلالة الخفية لهذه المسارات الشمولية. يبسط هذا المؤلف أطروحة تعد من بين الأطروحات القوية بنفس القدر الذي تُشكل به موضوع نقاش؛ يتعلق الأمر بحركة الهيمنة والتعميم التي يعرفها النموذج الأمريكي بالنسبة لكافة الأنظمة الجامعية. التدويل بهذا المعنى، لا يمكن حصره فقط في وجود تيارات مادية، بل إنه يتضمن على الخصوص، في نظر نفس الباحث، مؤثرات ثقافية ورمزية ومعيارية.

إحالات بيبليوغرافية

1- كريستين موسلان (Christine MUSSELIN) مديرة أبحاث بالمركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي، وتعمل مديرة لمركز سوسيولوجيا المنظمات. نشرت هذه المقالة في المجلة الفرنسية Critique internationale عدد 39، سنة 2008، تحت عنوان:

«Vers un marché international de l'enseignement supérieur ?»

2- انطلقت هذه الدينامية سنة 1998 مع صدور إعلان السوربون، ثم تأكد سنة 1999 بعد توقيع 29 بلدا أوروبيا (صاروا 46 في سنة 2007) في بولون على إعلان مشترك يرمي لبلوغ هدفين أساسيين سنة 2010: يقضي الأول بملاءمة التكوينات في سلكي الإجازة والماستر (وهو ما يطلق عليه عادة LMD: ليسانس، ماستر، دكتوراه)، والثاني بتعميم إقامة أنظمة تأمين الجودة، وستسمح هذه التدابير على الخصوص بإمكانية انتقال الطلبة من بلد إلى آخر. أنظر الأطروحة:

RAVINET, Pauline, « La genèse et l'institutionnalisation du processus de Boulogne: entre chemin de traverse et sentier de dépendance », Thèse de doctorat de science politique, Science Po, 2007

3- MUSSELIN, Christine, «The Role of Ideas in the Emergence of Convergent Higher Education Policies in Europe: the Case of France», Working Paper Series n°73, Center for European Studies, Harvard University, 2000, et «Change and Continuity in Higher Education Governance? Lessons Drawn from Twenty Years of National Reforms in European Countries», dans *Governing Knowledge: A Study of Continuity and Change in Higher Education*. A fistsbrift in Humour of Maurice Kogan, Dordrecht : Springer, 2005, p. 65-80, édité par BLEIKLIE, Ivar et HENKEL, Mary.

4- BRAUN, Dietmar, MERRIEN, François-Xavier (eds), «Towards a Model of Governance for Universities: A Comparative View», in *Higher Education Series*, Londres: Jessica Kingsley Publishers, 1999 ; AMARAL, Alberto, MEEK, Lynn, LARSEN, Ingvil M. (eds), *The Higher Education Managerial Revolution*, Dordrecht: Kluwer Academie Publishers, 2003.

5- MEYER, John W. et ROWAN, B., «Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony», in *American Journal of Sociology*, 83, 1977, p. 340-3.

6- MUSSELIN, C., «Sociologie de l'action organisée et analyse des politiques publiques : deux approches pour un même objet ?», in *Revue française de sciences politiques*, 55, (1), 2005, p. 51-71.

7- يؤكد كل من ماير *MEYER* وروان *ROWAN* على هذه النقطة المتعلقة بالفصل المتزايد ما بين التوصيفات والممارسات. هناك دراسات في العلوم السياسية تناولت هذا الفصل ما بين السياسات المتبعة وما يترتب عنها بصفة فعلية. من بين تلك التي تناولت السياسات الجامعية، يمكن الإشارة إلى الدراسة المقارنة التي أنجزت من طرف
BAUER, Marianne, BLEIKLIE, Ivar, HENKEL, MAURICE KOGAN, Mary
حول بريطانيا والنرويج والسويد، والتي أبانت إلى أي حد لم تكن الإصلاحات التي بوشرت ذات تأثير كبير في الممارسات اليومية للجامعيين. أنظر بهذا الصدد :
HENKEL, M., *Academic Identities and Policy Change in Higher Education*, Londres: Jessica kingsley Pubishers, 2000 ; KOGAN, M., BAUER, M., BLEIKLIE, J., HENKEL, M., *Transforming Higher Education, A comparative Study*, Londres: Jessica Kingsley Publishers, 2000.

8- FERLIE, Ewan, MUSSELIN, Christine, ANDERESANI, Gianluca, «The "steering" of Higher Education Systems: A Public Management Perspective», Paraitra dans *Higher Education*.

9- NEAVE, Guy, VAN VUGHT, Frans, *Prometheus Bound: The Changing Relationship between Government and Higher Education in Western Europe*, Oxford: Pergamon Press, 1991.

10- BURTON R., CLARK, «The Higher Education System: Academic Organisation», in Cross-national Perspectives, Berkley University of California Press, 1983; MUSSELIN, C., *La longue marche des universités*, Paris: PUF, 2001.

11- SWARTZ, Stephanie, WESTERHEIJDEN, Don, *Accreditation and Evaluation in the European Higher Education Area*, Dordrecht: Springer, 2004 ; SERRANO-VELARDE, Kathia, «*Evaluation, Akkreditiernung und Politik, Zur Organisation von Qualitatssicherung im zuge des Bolognaprozesses*», (Evaluation, accreditation et politique. La mise en place de l'assurance qualité à la suite du processus de Bologne), Thèse de doctorat de sociologie, Berlin : Université von Humboldt, 2007.

12- BRUNSSON, Nils, SAHLIN-ANDERSSON, Kerstin, «Constructing Organisations: The Example of Public reform Sector», *Organisation Studies*, 4, 2000, p. 323-335.

13- MUSSELIN, C., «Are Universities Specific Organisations?», dans *Towards Multiversity? Universities between Global Trends and National Traditions*, Bielefeld: transcript Verlag, 2006, p. 63-84, édité par KRUCKEN, Georg, KUSMUTZY, Anna, TORKA, MARK ; ENDERS, Jurgen, DE BOER, harry, LEISYTE, Liudvika, "Public Sector Reform in Dutch Higher Education: The Organisational Transformation of the University", *Public Administration*, 85, (1), 2007, p. 27-46.

14- KRUCKEN, Georg, MEIER, Frank, «Turning The University into an Organisational Actor», dans *Globalisation and organization*, Oxford: Oxford University Press, 2006, p. 241-257, édité par DRORI, Gili, MEYER, John, HWANG, Hokyu ; WHITLEY, Richard, «Constructing Universities as Strategic Actors in Europe, Japan and Elsewhere», Academia Europaea–Wenner-Gren Foundations, International Symposium on «The University in The Market», November, 2007 ; RAMIREZ, Francisco O.,«The rationalization of Universities», dans *Transnational governance Institutional Dynamics of Regulation*, Cambridge: Cambridge University Press, 2006, p. 225-244, édité par DJELIC, Marie-Laure, SAHLIN-ANDERSSON, Kerstin.

15- يختلف تكوينها من بلد إلى آخر، بل من مقاطعة إلى أخرى في ألمانيا مثلا، لكنها تضم دائما ممثلين يعكسون المناخ السائد في المؤسسات.

16- GIBBONS, Michel, LAMOGES, Camille, NOWOTNY, Helga, SCHWRTZMAN, Simon, SCOTT, Peter, TROW, Martin, *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*, Londres: Sage, 1994 ; NOWOTNY, Helga, SCOTT, Peter, GIBBONS, Michel, *Re-thinking Science: Knowledge and the Public in an Age of University*, Londres: polity Press, 2001, (Repenser la science: savoir et société à l'ère de l'incertitude, Paris, Belin, 2003).

17- يعكس النمط الأول 1 نظاما للإنتاج العلمي تقوده مصالح العلماء فقط، ويحتوي نظاما دقيقا للمواد الدراسية، وهو الجاري العمل به في العديد من الجامعات «الأبراج العاجية»، حيث توظف عاملين دائمين يتم تقويم عملهم من طرف زملائهم. أما النمط الثاني 2 في إنتاج المعرفة، فتحكمه إمكانيات تطبيق البحوث وهو يعطي الأولوية لتداخل المعارف وتقاطعها. يشرف على تطويره مجموعة غير متجانسة من العاملين المتنقلين يرتبطون مع الجامعة بتعاقد مرن يسعى للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها المجتمع وتسهر على تقويم عملهم الأطراف المعنية.

18- CLARK, Burton, *Creating Entrepreneurial Universities: Organizational Pathways of Transformation*, Oxford: Pergamon-Elsevier Science, 1998.

19- DJELDVOLL, Arild, «The Service University in The Knowledge Economy of Europe», dans The Strategic Analysis of Universities: Microeconomic and Management Perspectives, Bruxelles: Université Libre de Bruxelles, 2002, p. 85-109, édité parDEWATRIPONT, Mathias, THYS-CLEMER, Françoise, WILKIN, Luc.

20- كما أشار إلى ذلك عدد من المؤلفين، فإن الترتيب والاعتماد يشكلان رافعتين تستخدمهما إدارات المؤسسات لتبرير قيامها بإصلاحات داخلية في غياب أي وسيلة أخرى تمكنها من ذلك. أنظر :
NELSOBN ESPELAND, Wendy, SAUDER, Michael, «Rankings and Reactivity: How Public Measures Recreate Social World», in *American journal of Sociology,* 113, (1), 2007, p. 1-40 ; CRET, Benoît, «L'émergence des accréditations : origine et efficacité d'un label», Thèse de doctorat en sociologie, Sciences Po. 2007.

21- LARSEN, Kurt, VINCENT-LANCRIN, Stephan, «International Trade in Educational Services : Good or Bad?», Higher Education Management and Policy, 14,(3), 2002, p. 9-45.

22- LE GALES, Patrick, «La restructuration de l'Etat en Grande Bretagne : les instruments de contrôle et de surveillance», dans L'action publique et ses instruments, Paris : Presses de Sciences Po., 2004, sous la direction de LASCOUMES, Pierre, LE GALES, Patrick.